

عقد مقاولة

الموضوع : "تنفيذ أعمال رصف شارع المصرف بابو جيشو من عربة موقف المكروباص وحتى

تقاطع العجميين - السنديق بطول ١كم (الفيوم) " بالامر المباشر

رقم العقد: ٢٠٢١/٢٠٢٠/٣١٤

أنه في يوم الاربعاء الموافق : ٣ / ٣ / ٢٠٢١

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " شركة عليك لإنشاء ورصف الطرق "

ويمثلها السيد / مصطفى محمد احمد بغدادى

بطاقة رقم قومى / ٢٨٧٠٥١٣٢٧٠١٨٥٦

بطاقة ضريبية / ٤٥٠-١٨٩-٦٩٤

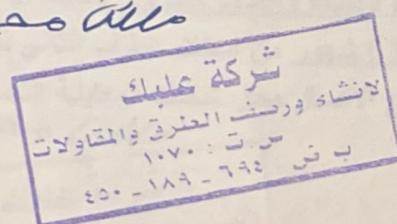
مأمورية ضرائب / الاستثمار بالاقصر

سجل تجاري رقم (١٠٧٠)

ومقرها / الدور الاول . عقار رقم ١٦ برج ١٢ مشروع بافاريا تاون . منطقة القطامية . القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

صالحة محمد احمد يهادس
صالحة محمد احمد (احمد)



المقدمة

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والجسور ووزارة التكملة المحاسبة ومدحالتة القوم ببيان رفع مقاومة وصيادة الطريق التابعة للمحافظات على مساري الجمهورية (مرحلة ثانية) وببناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمنصوص موقعة السيدة الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع مقاومة الطريق التابعة للمحافظات التي الشركات بالامر المباشر ، ومنها الموقعة على إسناد "بنقية أعمال رصف شارع المصرفي بالجيزة من عربة موقف الميكروباص وحتى تقاطع العجمي" ، المستحق بطول اكم (القيوم) بالامر المباشر التي شرطة على إنشاء ورصف الطريق بـ مدة تكثيرية ٤٠٠٠٠ جنية (فقط وظيفة إثنان مليون وخمسمائة وأربعين ألف جنيه لا غير) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطريق ،

حيث قام الطرف الأول بمقاؤضة الشركة على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية والتي تهمت إجراءاتها التي تهدف تلك الأعمال بمبلغ ٢٢٦٣٧٢٥ جنية (فقط وقدره إثنان مليون ومائتان ثلاثة وسبعين ألف وسبعين خمسة وعشرون جنيها لا غير) من قيمة المشروع شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصروفات الإدارية المبادرة والغير مبادرة وشاملة ضريبة القيمة المضافة ،

على أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الخامسة للأعمال ، ويذكر محضر المقاوضة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع مصوّبه وقد أقر الطرفان باهليتهما وصحتهما للتعاقد والتلقى على الآتي :-

المادة الأولى

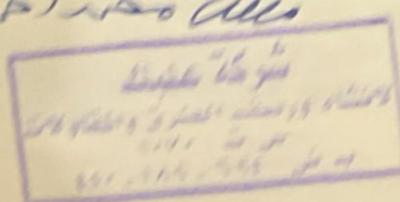
يعتبر التمهيد السابق ومحضر المقاوضة ومراسلة الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاليم المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعمامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتى وكملاً له ،

المادة الثانية

يشترط الطرف الثاني بـ ملحوظة علبة "بنقية أعمال رصف شارع المصرفي بالجيزة من عربة موقف الميكروباص وحتى تقاطع العجمي" ، المستحق بطول اكم (القيوم) بالامر المباشر طبقاً لشروعات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي بعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمة إجمالية مقدارها ٢٢٦٣٧٢٥ جنية (فقط وقدره إثنان مليون ومائتان ثلاثة وسبعين ألف وسبعين خمسة وعشرون جنيها لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة ،

المادة الثالثة

يشترط الطرف الثاني "شركة على إنشاء ورصف الطريق" بـ بنقية الأعمال المسندة إليه طبقاً لشروعات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني لموقع خاليها من المواقع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد الموافقة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً ،



المقدمة الرابعة

قم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان النهائي رقم ١٩٧٠ - ٢١٢١٠٠٠٥٦٠٠٢١٣١٨٧ جمهورية مصر العربية مدة عشر الف وثمانية سبعة وثمانون جنيه لا غير صادر من البنك الأهلي المصري فرع أبو داود الظاهري صادر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٥ وساري حتى ٢٠٢٢/٢/٤

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية تتعهد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة ويتم احتجاز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سرياته بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً لمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقبات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

المقدمة الخامسة

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الصناب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقبات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

المقدمة السادسة

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسند إليه طبقاً لما ورد يكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبنود الثالثة من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامات تأخير بتناسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقبات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

المقدمة السابعة

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تتحقق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

المقدمة الثامنة

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جدول الكميات المتباعدة والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضى الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيما تم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحديد أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٤٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقبات التي تبرمها الجهات العامة .

بيان رقم ٢٠٢٢-١٨٩٦-٦٩٢-٢٠٢٢-٩٠٧٠
بيان رقم ٢٠٢٢-١٨٩٦-٦٩٢-٢٠٢٢-٩٠٧٠

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الالزمة .

البند الثاني عشر

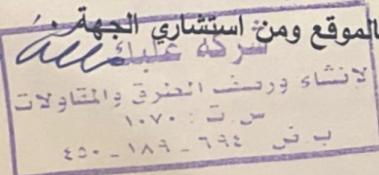
يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الالزمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الالزمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة



البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بأخلاص محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاص الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية اللازمة.

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو محل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخبار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافحة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولادحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

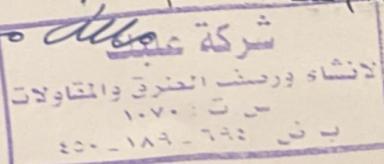
للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالإضافة أو النقص بما لا يتجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وأن تعديل مدة العقد الأصلي إذا طلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

محمد احمد
شركة



البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمنتهى سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإستلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقة فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث العشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينواد هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزموم .

الطرف الثاني

شركة عليك لإنشاء ورصف الطرق

التوقيع (مختار محمد راجح)

مصطفى محمد احمد بغدادي
مدير الشركة

الطرف الأول

المهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (مختار م. راجح)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

